



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-83  
1 مارس 2002  
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5

البندان 3 و 4 من جدول الأعمال

## تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIT)

### مساهمة في أعمال المؤتمر

#### المدخل

تندرج دورة الأربع سنوات التي تبدأ مع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) في بيئة عامة غير مضمونة، وخاصة للصناعيين الذين يوردون البنى التحتية لإرسال الإشارات، ولموردي أشباه الموصلات. وهي أيضاً غير مضمونة فيما يتعلق بصحة المشغلين المالية، ولا سيما المشغلون الذين ترمي استراتيجيتهم إلى الإسراع بتقديم الخدمات المتنقلة من الجيل الثالث. فأهداف النفاذ الشامل التي اعتبرت منذ عشرين عاماً كحد أدنى في منظور عام 2000، لم يتم بلوغها حتى الآن في عام 2002، وما زال بلوغها بعيد المنال.

ولكي يزيد مسؤولو التنظيم في البلدان المتقدمة من حفز النمو في أنشطة الاتصالات في أسواق كل منهم، ولكي يقللوا من المخاطر التي تتعرض لها شركاتهم الأعلام بعدما تكبدته السوق المالية في هذه السنوات الأخيرة من عواقب، فقد يلجؤون إلى الانحراف بالسياسات التنظيمية إلى اتجاه يذهب نحو صرامة أكثر، ويعود إلى حماية أشد، بغية الحفاظ على صحة هذه الشركات والاحتفاظ بفرص العمل والثروات التي تخلقها محلياً.

وفي هذا الوقت تتابع البلدان النامية عملياتها للتخلي عن القواعد التي بوشر بها في سياق جرى تجاوزه اليوم، وهي ما زالت تعاني من ضغوط لكي تفتح أسواقها الوطنية، وغالباً ما تظهر غير قادرة على دفع المشغلين لديها إلى المساهمة في التحالفات الدولية أو دون الإقليمية القادرة وحدها على أن تتيح لهم أنفسهم إنتاج الثروات وفرص العمل وتطوير أنشطتهم. وبعبارة أخرى يواجه هؤلاء وأولئك على حد سواء مشاكل خطيرة ويتساءلون عن مستقبلهم.

وفي مثل هذا السياق الذي يصبح فيه التوقع صعباً ومحفوفاً بالمخاطر، هناك نقطة على الأقل يتفق عليها الجميع تقريباً هي أن الأعمال التي يقوم بها الأعضاء داخل قطاعات الاتحاد الثلاثة هي التي تمثل أفضل ضمانة لجميع الأطراف الفاعلة في التنمية من أجل إدراك المستقبل على أفضل شكل. وعليه فمن المهم جداً أن يتخذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) مقررات (منها القرارات والتوصيات) تتيح للاتحاد الدولي للاتصالات أن يؤدي مهمته الأساسية كما هي منصوص عليها في مقدمته دستوره وفي مادته الأولى.

ويجب أن يكون من طبيعة هذه المقررات أن تساهم في توطيد الموقع القيادي للاتحاد الدولي للاتصالات في عمله كمنسق لأنشطة الاتصالات على الصعيد الدولي، وعلى الخصوص في العمل الدولي الرامي إلى مساعدة البلدان النامية، كل منها فيما يخصها، على بلوغ النفاذ الشامل والخدمة الشاملة. وهذا الدور الذي يؤول خاصة إلى قطاع التنمية، بصفته وكالة تنفيذية لتطبيق برامج تنمية الاتصالات الموضوعة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يجب أن يعاد التأكيد عليه بكل قوة. وخطة عمل إسطنبول التي سيضعها ويقرها المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات، يجب أن تتضمن اتجاهات تستطيع أن تدفع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع التنمية إلى الوقوف خلف الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات، لإعادة تأكيد هذا الدور القيادي المضاعف.

وإضافة إلى هذا الهدف الرامي إلى حشد أعضاء قطاع التنمية في الاتحاد خلف الاتحاد الدولي للاتصالات، ينبغي لهذه الاتجاهات أن تتيح كذلك مساعدة الأطراف الفاعلة الأساسية في تنمية الاتصالات، ومنها:

- السلطات السياسية الوطنية، وهي تتضمن الولايات والإدارات المحلية في البلدان النامية دون ريب، ولكنها تتضمن أيضاً البلدان المتقدمة التي هي الشركاء في هذا المضمرا؛
  - سلطات التنظيم، سواء تعلق الأمر بالإدارات أو بالهيئات التنظيمية المستقلة؛
  - المشغلون في القطاع العام، سواء كانوا يعملون في وضع احتكاري أو في نظام تنافسي؛
  - شركات القطاع الخاص، سواء كانت من المشغلين أو من مصنعي التجهيزات أو من شركات الدراسات أو الشركات الاستشارية في ميدان الاتصالات؛
  - المصارف المحلية أو الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية الحكومية أو الخاصة المدعوة إلى حشد رؤوس الأموال لدعم مشروعات تنمية أنشطة الاتصالات؛
  - الخبراء والمنظمات غير الحكومية، من أجل تحسين فهمها للبيئة الجديدة التي يجب عليها أن تتطور فيها من أجل الدورة القادمة للتنمية، ولكي يظطلع كل منهم بمهامه وأدواره في هذه الدورة الجديدة، بغية العمل على تشجيع تطوير أنشطة الاتصالات في العالم، والعمل خاصة على ردم "الفجوة الرقمية" حيثما تظهر وخاصة في البلدان النامية.
- ومن أكثر الأمور فائدة في إسطنبول أن تتركز المناقشات التي ستجري على أساس المقترحات أو المساهمات الواردة من الدول الأعضاء ومن أعضاء القطاع على قضايا محسوسة، تصادفها تلك الأطراف الفاعلة في التنمية كل يوم، وأن يكون النهج المعتمد للحسم في مسائل خصخصة الاحتكارات الحكومية، وإدخال المنافسة في الأسواق الحمية، وفي دور القطاع الخاص والاستراتيجية التنظيمية وإدخال التكنولوجيات الجديدة للبنى التحتية والخدمات، نهجاً واقعياً يعتمد المنفعة قدر الإمكان.
- ولكي تتوطد الثقة العامة التي يتمتع بها قطاع التنمية، ولكي يجتذب إليه مزيداً من الكيانات التي تجلب معها إليه مواردها ودُرْبَتَهَا، يجب أن يعتمد المؤتمر مباشرة الإصلاحات التي يعترف أكثرية المشاركين بضرورة إجرائها في البنية وفي أساليب العمل المتبعة داخل قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، وأن يحيل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002)، في كل مرة يخرج فيها مثل هذا الإصلاح عن اختصاصه الدستوري، اتخاذ القرار بشأنه إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (2002) بعبارة واضحة تعرض قدر الإمكان التوفيق التي استطاع التوصل إليها.

وسوف يقيم المؤتمر موضوعاً العمل الذي أنجزه في الدورة السابقة، خاصة الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، ولجنتا الدراسات، وأفرقة العمل المشتركة التي يشارك فيها قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، وخصوصاً منها فريق العمل المشترك حول القرار 9 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (1998)، وسيقيم كذلك العمل الذي أنجز في إطار البرامج الخاصة، وازعاً أمامه جملة الأهداف المقصودة ومجموعة التقييدات التي أنجز هذا العمل في ظروفها.

### مقترحات وتوصيات المجموعة العربية في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002)

نظرت المجموعة العربية في جدول أعمال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002)، وهي مجموعة تضم الإدارات وأعضاء القطاع، في اجتماعين، عقد آخرهما في دمشق من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2001. وصدر عن هذين الاجتماعين عدد من المقترحات والتوصيات أعدت لكي ينظر فيها المؤتمر. وشركة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات (TIT لبنان) التي شاركت في هذا العمل تؤيد هذه المقترحات والتوصيات بمجملها.

وتود شركة TIT أن تحيي أوجه التقدم الذي أحرز داخل المجموعة العربية من أجل تشجيع مشاركة أعضاء القطاع في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات التنموية، وهي تدعم القرارات التي اتخذها مؤتمر دمشق بهذا الشأن. وترى الشركة TIT أن مثل هذه المشاركة، بل وبصورة أعم التآزر بين الإدارات وأعضاء القطاع، يمكن توسيعها لكي تشمل برامج المساعدة القطاعية التي يقدمها قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد إلى الدول الأعضاء التي تتطلبها.

وعليه، يرجى من المؤتمر أن ينظر في الآراء والمقترحات الواردة في هذه المساهمة التي تعرضها الشركة TIT على المشاركين لكي ينظروا فيها، على أنها تكمل مقترحات المجموعة العربية أو تضاف إليها.

وجميع المسائل المثارة في هذا الجزء من المساهمة هي بعدد المقترحات التي أعدت للمسائل التي سيكون على لجان الدراسات التي سينشئها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) أن تدرسها.

### 1. خصخصة المشغلين/الاحتكاريين في القطاع العام وإدخال المنافسة في البلدان النامية

تشغل هاتان المسألتان السلطات السياسية في البلدان النامية منذ خمسة عشر عاماً. وقد انخرطت بلدان نامية عديدة أثناء الدورة الأخيرة (1998-2002) في المباشرة بهذه و/أو تلك من هاتين العمليتين، وما زالت بلدان كثيرة تدرس المسألة بجدية. ولا بد من القول بأن ضغطاً حقيقياً يمارس على حكومات البلدان النامية لدفعها إلى سلوك طريق الخصخصة، في حين بقيت مسائل كثيرة يطرحها هذا النمط من العمليات دون حل واضح. ويوجد بلا شك نهج مثالي لتناول هذه المسألة، وعلى الأخص من جانب مؤسسات "بروتون وودز" التي تود، وخصوصاً بعد أن دخل حيز التنفيذ في فبراير 1998 باب "الاتصالات" من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، أن تضع شروطاً على القروض التي تمنحها للبلدان النامية، تقضي بخصخصة هذه الاحتكارات الحكومية للاتصالات وإدخال المنافسة على الأقل في تقديم الخدمات.

ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع والتحديات الاستراتيجية التي ينطوي عليها في البلدان النامية، ينبغي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) أن يمنح الأولوية في المعالجة، متبعاً في ذلك نهجاً عملياً مبنياً على أرض الواقع. وتود الشركة TIT أن تقدم بعض الإيضاحات في هذا السياق بشأن تعريف المفاهيم بالذات، وأن تعرب بالتالي عن بعض الآراء والمقترحات، تتوجه بها إلى الأطراف الفاعلة في التنمية، وخاصة إلى عناية الحكومات في البلدان النامية:

- **الخصخصة** هي عملية ترمي إلى تعديل الوضع القانوني للملكية الاحتكاري الحكومي الذي تمتلكه الدولة ملكيته المطلقة (احتكار يغطي عامة البنى التحتية وتقديم الخدمات في البلدان النامية). ويقال عن الخصخصة إنها **تامة** عندما لا يعود للدولة أي حق في الملكية، ويقال عنها إنها **جزئية** طالما بقي للدولة بعض الحق في الملكية.
- **يجب** إذاً ألا تشبّه مسألة الخصخصة بمسألة توطيد دور القطاع الخاص. فسياسة توطيد دور القطاع الخاص في أنشطة الاتصالات يمكن، بل ويجب، تشجيعها في البلدان النامية، من دون أن تكون خصخصة الاحتكار الحكومي شرطاً مسبقاً لهذا التوطيد.
- **إدخال المنافسة** إلى سوق الاتصالات يتميز بحالة يرخص فيها داخل نفس السوق لعدة مشغّلين (أي الشركات الخاصة والمشغّل الحكومي) بتقديم نفس الخدمات أو إقامة البنى التحتية لشبكات متماثلة وتشغيلها. والمنافسة على خدمات معينة (أو على بنية تحتية معينة) تكون **تامة** إذا كان تقديم هذه الخدمة (أو هذه البنية التحتية) مفتوحاً على عدة مشغّلين (أكثر من ثلاثة)، ولا يوجد أي حاجز تنظيمي يحظر وصول قادمين جدد. وتكون المنافسة **جزئية** إذا كانت توجد حواجز تنظيمية تحظر دخول القادمين الجدد. وتكون المنافسة **مطلقة** إذا كانت تامة على جميع الخدمات والبنى التحتية.
- **إدخال المنافسة** هو الرافعة الأساسية التي تيسر للهيئات التنظيمية من أجل توطيد دور القطاع الخاص.
- **استناداً** إلى التعريفين الواردين أعلاه، ليس في العالم إلا القليل من البلدان يوجد فيها خصخصة تامة ومنافسة مطلقة.
- وعلى الرغم مما بين العملتين من تبعية متبادلة في بعض النواحي إلا أن الخصخصة (المعلقة بالاحتكار الحكومي) وإدخال المنافسة عمليتان متميزتان، تثيران مشاكل مختلفة تماماً في طبيعتها لدى تطبيق كل منهما. وفوق ذلك لا يظهر من التجارب السابقة التي جرت في جميع البلدان المتقدمة خاصة، أن ضرورة القيام بهاتين العمليتين معاً في وقت واحد هي أمر ثابت.
- ويكون الاحتكار الحكومي للبنى التحتية ولتقديم خدمات الاتصالات من فعل إحدى الإدارات أحياناً، وفي أحيان أخرى يكون من فعل مشغّل مستقل عن الإدارة.
- وحسبما نكون في مواجهة هذه الحالة أو تلك، يختلف الحكم على أداء الاحتكار اختلافاً بيناً. ولا شك أن النظر إلى الخصائص الواقعية للبيئة العالمية في الاتصالات يبين أن الإدارة الحكومية العاملة بصفة محتكر للبنى التحتية ولتقديم خدمات الاتصالات لا تكون مؤهلة لأداء مهمتها، لا اقتصادياً ولا تنظيمياً، وأن هناك حالات عملية قليلة جداً كان النجاح فيها حليف التسيير الإداري الاحتكاري الذي مارسه إحدى الإدارات.
- ومن ناحية أخرى يمكن أن يحدث أمر آخر للاحتكار الحكومي فيجري تحريره، وهذا يعني أنه احتكار حكومي:
  - يتطور في إطار تنظيمي مناسب، يوفر له الحرية الكاملة في تحديد الإجراءات الداخلية اللازمة لإدارة استثماراته وموارده المالية والبشرية، كما يوفر له الاستقلال التام في اختيار فريق قياديه، على غرار ما يحدث في القطاع الخاص.
  - يستطيع تحريك الأموال في الأسواق المالية وعقد تحالفات مع كيانات محلية أو دولية من القطاع الخاص.
  - يخضع لقواعد تنظيمية ليست هي القواعد التي تحكم أنشطة المؤسسات/الأمالك الحكومية، بل هي القواعد التي تحكم أنشطة الشركات الخاصة، ولا يؤثر وضعه القانوني في الملكية على تنفيذ مهمته. وفوق ذلك، في الحالات التي يكون فيها مثل هذا الاحتكار يتمتع بحماية تنظيمية من المزاخمة مقتصرة على البنية التحتية للشبكات وعلى منتج وحيد هو الخدمة

الهاتفية على الشبكة الثابتة، دون أن تحظر عليه أي خدمة أخرى، ولا سيما الخدمة المتنقلة، فإن إمكانياته الاقتصادية ستتوطد كثيراً لبلوغ أهدافه الأساسية: النفاذ الشامل وتحقيق أكبر الفوائض المالية الإجمالية وحماية المستعملين. ووقعت حالات عديدة ملموسة كان مثل هذا النجاح حليفها في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية.

- ومن ناحية ثانية، لم تقم بشكل نهائي صلة ترابط بين الفعالية التكنولوجية والوضع القانوني للملكية المشغّل الاحتكاري (حكومية أم خاصة)، علماً بأن تجارب عديدة، جرت في البلدان المتقدمة كما في بعض البلدان النامية، أثبتت عدم متانة هذه الصلة.
- وحماية مصالح المالكين لمشغّل ما لا تكون أقوى أو أضعف بسبب كونه مشغلاً حكومياً أو خاصاً. فمثلاً لا يمكن أن نفهم كيف يمكن لإفلاس مشغّل من القطاع الخاص أو لعرض الشراء العام الذي هو ضحيته أن يشكل عقوبة مقبولة أكثر من عقوبة تصفية الدولة لمشغّل حكومي أو خصصته، بصفتها هي مالكة.
- يعبر عن الخصخصة بصور مختلفة من حيث الأساس بل ومتضادة أحياناً، حسبما يمارس الاحتكار الحكومي على الخدمات كلها أو على خدمة واحدة من بينها، كالخدمة الهاتفية المحمولة على الشبكة الثابتة. وفي هذه الحالة الأخيرة الشائعة جداً في البلدان النامية، لا يمكن اعتبار الخصخصة شرطاً مسبقاً لا بد منه لبلوغ الأهداف الأساسية المذكورة سابقاً، بل وتوجد حالات لا تكون الخصخصة مرغوبة فيها البتة لفترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات بل إلى عشرين.
- لا يوجد نموذج عام (اقتصادي وتنظيمي) ينطبق على جميع البلدان، يمكن الاستناد إليه للاستنتاج بأن الخصخصة تشكل، في مرحلة معينة، شرطاً مسبقاً لتنمية الاتصالات. كما أن قرار المباشرة بهذه العملية يجب ألا يتخذ في أحد البلدان النامية إلا إذا ثبت أن ذلك يسهل الوصول إلى الأهداف الأساسية.
- ومهما يكن الأمر لا يمكن اعتزام إدخال المنافسة ولا خصخصة الاحتكار الحكومي بشكل جدي، ما لم تحدد مسبقاً قواعد تنظيمية مناسبة تتحكم في الأنشطة المستقبلية، وتكلف هيئة تنظيمية مستقلة بتنفيذها، تكون متمتعة بالكفاءات والسلطات اللازمة لها.
- وفي البلدان النامية التي لا يوجد فيها بعد منافسة ولا خصخصة، واتخذت السلطات فيها قراراً بمباشرة هذه العملية أو تلك، يجب أن تذهب الأولوية في بلوغ الأهداف الأساسية إلى إدخال المنافسة قبل الانطلاق إلى الخصخصة.
- يجب أن يرمي قرار الترخيص بالمنافسة، لدواعي فعالية واضحة، إلى شفافية الاستثمارات وديمومتها، سواء لتقديم الخدمات أو لإنشاء البنى التحتية للشبكات، وخاصة فيما يتعلق بالشبكات المتنقلة وشبكات البيانات التي سيطلب من مقدمي النفاذ إلى شبكة الإنترنت أن يستعملوها.
- ومن ناحية ثانية طالما لم يصل معدل توغل الهاتفية الثابتة إلى العتبة التي تميز التنمية، وهي 40%، فإن خدمة الهاتفية على الشبكة الثابتة، المحلية والبعيدة المسافة، ينبغي أن تبقى حكراً على المشغّل الحكومي إلا في ظروف غير مؤاتية بصورة استثنائية، وذلك لدواعي اقتصاد الإنتاج الكبير الذي يسهل تطبيق أكثر تعريفات الربط والاتصال انخفاضاً.

- يجب الاحتفاظ باحتكار هذه الخدمة الخاصة، طالما لم تصبح خصخصة المشغل الحكومي تامة (أي طالما بقيت البنية التحتية ملكية حكومية). والانفتاح التدريجي لرأس المال الاجتماعي للمشغل الحكومي على القطاع الخاص يتم في ظروف مالية تكون مؤاتية للخزانة العامة أكثر، كلما بقي احتكار المهاتفة الثابتة ساري المفعول.
- ولا يبدو واقعياً في شيء على الصعيد التنظيمي الصرف أن تفتح المنافسة على هذه الخدمة في البلدان النامية، طالما أنها لن تقوم بين شركات خاصة فقط. ولكن ذلك لا يمنع أبداً من الاعتراف بفضل أفرقة العمل العديدة في البلدان النامية التي نجحت في وضع نماذج لت عقد التوصيل البيئي، تقييم العلاقات بين المشغل الحكومي والمتنافسين من القطاع الخاص على تشغيل المهاتفة على شبكة ثابتة يملكها المشغل الحكومي. وبكل بساطة لا يبدو لنا أبداً أن التحدي الذي يكمن في وضع القواعد في بلد نامٍ لعلاقات التوصيل البيئي من أي نوع بين المشغل الحكومي وعدة مشغلين من القطاع الخاص هو أمر سهل ولا ننصح به. ولكن الأمور تصبح غير ذلك عندما يطلب من مسؤول التنظيم أن يحسم بشأن التزايدات التي تقع بين مشغلين من القطاع الخاص وحده.
- يجب ألا يدار احتكار الخدمة الهاتفية الثابتة، وخاصة خدمة "المسافة البعيدة"، بحيث لا يخدم إلا تعويض نفقات البنية أو النفقات الخارجية التي لا تبررها حاجات التشغيل التجاري وصيانة الشبكة، وذلك عن طريق تعريفات اتصالات مرتفعة لا علاقة لها بالتكاليف الحقيقية ولا بنسب الربحية الحافزة، مثلما تشجع السياسة التعريفية غير المناسبة على بروز حركة موازية في الخدمة الهاتفية باستخدام وسائل تكون أحياناً على هامش الشرعية وتكون أحياناً أخرى غير شرعية بتاتاً.
- ويجب ألا يمنع الاحتكار أيضاً اعتماد سياسة تعاقدية قطاعية ما بين المشغل الحكومي وشركات القطاع الخاص بشأن بعض الخدمات الأساسية مثل خدمة الربط والتوصيل وخدمة الاككتاب ومتابعة الزبائن التي تشمل إرسال الفواتير ومكاتب الهاتف العمومية وصيانة الشبكات. ويجب تشجيع مثل هذا النوع من السياسة التعاقدية القطاعية لأن آثارها على سياسة النفاذ الشامل وعلى تخفيض التكاليف الإدارية على المشغل ستكون إيجابية جداً بكل تأكيد.
- وإدخال المنافسة في بعض البلدان النامية على بعض الخدمات المهمة جداً مثل الخدمة المتنقلة أو الخدمة الإذاعية قد أدى إلى استبعاد المشغل الحكومي عن هذه الخدمات وحرمانه بالتالي من إيرادات محتملة كبيرة وإضعاف وسائله لبلوغ الأهداف الأساسية. ومثل هذه الحالة مدمرة استراتيجياً، لأنه من المؤكد في المستقبل أن تقديم كل من خدمات تعدد الوسائط عريضة النطاق والنفاذ إلى الإنترنت سوف يتطلب تركيبات من وسائل الإرسال وبالتالي يحتاج إلى العديد من الممرات بين الشبكات المتنقلة والشبكة (الشبكات) الثابتة. وطالما المشغل الحكومي موجود، يتعين عليه أن يكون قادراً على تشغيل جميع الخدمات القائمة.

## 2. اقتصاديات الاتصالات في البلدان النامية

إن معدلات السرعة الفائقة التي تسير عليها باستمرار الصناعة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تطورها أو تقدمها أو تغيراتها، تطرح أمام الأطراف الفاعلة في تنمية الاتصالات تحديات معقدة بشكل يصعب عليها غالباً تقديرها وفهم البنية التي تتطور فيها فهماً صحيحاً. وهذا التطور في البيئة الدولية كان موضوعاً لدراسات عديدة ومنها الدراسات المفيدة التي تستحق التقدير ويضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات والتي سوف ينظر فيها المؤتمر.

تواجه البلدان النامية تحديات مهمة وملحمة في تسيير أنشطة اتصالاتها، وبسبب نقص الموارد المالية والبشرية والمرونة الإدارية والوضوح التنظيمي سيكون من الصعب أن تتغلب عليها. وعندما تقع حالة مثل هذه تكون خطيرة جداً على الأموال العامة في هذه البلدان، وعلى مقدرتها على استخدام هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني بفعالية، لدفع التنمية الشاملة وزيادة الثروات ورفاهية السكان. ونعرض فيما يلي أهم هذه التحديات:

- البنية التحتية للشبكات العمومية للاتصالات: تأمين التغطية الوطنية (أي إتاحة الفرصة لأي فرد في أي مكان وجد فوق الأراضي الوطنية لكي يربط بشكل أو بآخر بشبكة محلية) هو الشرط المسبق اللازم لتحقيق الأمل في بلوغ هدف النفذ الشامل (أي ربط جميع السكان فعلاً) وردم الفجوة الرقمية مع استمرار التقدم. ولما كان لكل بلد جغرافيته وتضاريسه وتوزيعه السكاني، فلا يوجد حل عملي فعال لإشكال التغطية الوطنية إلا في تركيبة من مختلف تكنولوجيات الشبكات، حتى تنخفض تكلفة التوصيل الهامشية إلى أدنى مستوى ممكن. ولا يوجد مثل هذه التركيبة في أي نموذج اعتيادي، وخاصة ليس في النموذجات المهيأة سلفاً لبلدان مختلفة الخصائص.
- التسعير والفوترة والسياسات التعاقدية القطاعية: بعد أن يبلغ النفذ الشامل هدف التغطية الوطنية، لن يعود ممكناً إلا إذا تقيد تشغيل الشبكة بالمعايير الاقتصادية والتقنية الفعالة القادرة على حفز كل فرد لكي يتحول إلى مستعمل.
- القواعد التنظيمية: إعادة تعريف المهام الخاصة بالإدارة، وحماية المستعمل وحقوقه، والتقيد بالتزام الخدمة الحكومية (النفذ الشامل)، وإدخال المنافسة وتوطيد دور القطاع الخاص، ومنح التراخيص وإدارة الحقوق المكتسبة.
- إدارة طيف الترددات الراديوية ومراقبته الوطنية
- قضايا الضرائب: تسهيل انتقال البلدان النامية نحو عصر الرقمية الكاملة في كل شيء، يقتضي أيضاً حصول ثورة في فرض الضرائب التي تطبق على أنشطة الاتصالات. وهذا يمر عبر مرونة ضريبية تتيح زيادة الواردات من الضرائب استناداً إلى رقم أعمال المشغلين أكثر من الاستناد إلى نتائج التشغيل. ويتعلق هذا الأمر بمسألة معقدة جداً يجب على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) أن يعترف بها، حتى ولو لم يكن قادراً على معالجتها.

### 3. دور القطاع الخاص في تنمية الاتصالات

تدعم الشركة TIT جميع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والذي يعالج مسائل القطاع الخاص والدور الأساسي الذي يمكن ويجب أن يلعبه في تنمية الاتصالات. وستقدم الشركة TIT مساهمة منفصلة إلى أعمال الفريق للجلسة العامة حول القطاع الخاص.

### 4. الإصلاحات المؤسسية في البلدان النامية

طبيعة هذه الإصلاحات المؤسسية والمشاكل المرتبطة بتنفيذها في البلدان النامية معروفة تماماً منذ سنوات عديدة:

- قانون للاتصالات يتضمن إعادة تعريف مهمة الإدارة ومسؤولياتها الجديدة، وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة ومشغل حكومي تحرري، ووضع إطار تنظيمي يحكم المنافسة على الخدمات.



- إنشاء هيئة لإدارة الطيف ومراقبته.
  - منح التراخيص للقطاع الخاص لكي يشغل في ظل نظام تنافسي الخدمات الأخرى غير المهاتفة الثابتة (الشبكات المتنقلة وإرسال المعطيات والإنترنت والتلفزيون الكابلي).
  - خصخصة جزئية للمشغل الحكومي بإدخاله إلى سوق الأوراق المالية مع تشكيل تحالفات استراتيجية.
  - خصخصة كاملة ومنح ترخيص إضافي لتشغيل المهاتفة الثابتة عبر التوصل البيبي بالشبكة الحالية.
  - إجازات لإنشاء شبكات فرعية (شبكات مناطق محلية، وعري راديوية محلية).
  - إجازات لإنشاء شبكة عمومية جديدة.
- ومع ذلك فالمشاكل التي كان يفترض في هذه الإصلاحات أن تحلها، فشلت في حلها في كثير من الأحيان، وذلك رغم انقضاء عدة سنوات على تنفيذ هذه الإصلاحات.

## 5. إصلاح قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد

سيتم على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) أن ينظر في محتوى التقرير النهائي للفريق المعني بهيكل لجنتي دراسات التنمية وأساليب عملهما.

### ▪ لجنتنا الدراسات

تدعم الشركة TIT استنتاجات التقرير بشأن ضرورة تحسين فعالية العمل الإجمالي الذي تقوم به لجنتنا الدراسات وكذلك تحسين فعالية العمل داخلهما. وتصدر الإشارة على كل حال إلى أن التوصية R9 الصادرة عن فريق العمل المعني بإصلاح الاتحاد الدولي للاتصالات (WGR) الذي يقترح الاستعاضة عن لجان الدراسات بأفرقة إدارة المشاريع، قد ناقشها الفريق المعني بهيكل اللجنتين وأساليب عملهما مناقشة مستفيضة، كما ناقشها أيضاً الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)، دون التوصل إلى أي اتفاق في الآراء بشأن اقتراح فريق العمل المعني بالإصلاح الذي رفضه أعضاء كثيرون، وخاصة من بين البلدان النامية.

ويحق التساؤل عن دستورية صلاحية المناقشات التي تجري داخل الفريق المعني بهيكل اللجنتين وأساليب عملهما حول الاقتراح الوارد في التوصية R9، فيما عدا أن فريق العمل الذي يكلف بتقديم المقترحات بشأن هيكل معين في الاتحاد، يحق له الذهاب حتى مناقشة إلغاء هذا الهيكل. ولكن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات هو المفوض بمناقشة القضية التي تثيرها التوصية R9، وليس الفريق المعني بهيكل لجنتي الدراسات وأساليب عملهما.

ومهما يكن من أمر، فهناك مقترحات صادرة عن دول أعضاء وعن أعضاء في القطاع بأن يعتمد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) مسائل جديدة عديدة لا يسمح عددها بأن توكل معالجتها إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، كما تطلب ذلك التوصية R10 الصادرة عن فريق العمل المعني بالإصلاح.

وفوق ذلك فلجنتنا الدراسات قامت بعمل مهم استحق التحية من الدول الأعضاء ومن أعضاء الاتحاد. وأخيراً فإن الانسجام الهيكلي العام الذي يميز الاتحاد الدولي للاتصالات سوف يتعرض للنقد عند غياب لجان الدراسات في قطاع التنمية (وعدها اثنتان)، بينما يحتفظ في القطاعين الآخرين (قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية على التوالي) بهذه اللجان (وعدها 14 لجنة و8 لجان على التوالي)، هذا دون أن ننكر ما بين القطاعات الثلاثة من اختلاف في طبيعتها.

وقد يكون من الأجدر إعادة تحديد المسائل التي تعالجها لجان الدراسات، وتوزيعها على ثلاث لجان بدلاً من اثنتين، مما يقتضي مراجعة الفقرة "يقرر" في المرفق 1 "مشروع مراجعة القرار 3 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (1998). ومثل هذا التعديل ينبغي أن يؤدي إلى مهلة قصوى قدرها سنة واحدة لمعالجة المسائل في لجان الدراسات، على أن يعطى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات صلاحية تمديد هذه المهلة لفترة ستة أشهر إضافية، بناء على اقتراح من المشاركين في أعمال لجنة الدراسات يرسله رئيس لجنة الدراسات. ويجب أن



يعطى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات صلاحية التصديق على اقتراح وارد من دولة عضو أو من عضو في القطاع باعتماد مسألة جديدة أو إلغائها من إحدى اللجان الثلاث التي ينشئها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002).

### ■ الموافقة على التقرير النهائي عن إحدى المسائل واعتماد مسائل جديدة

يبدو أن الفقرتين 15 (اقتراح المسائل) و16 (اعتماد المسائل في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات) من القسم 3 في التقرير، تقرر بأن اقتراحاً بمسألة جديدة يقدم إلى المؤتمر في موعد يقل عن مهلة أربعة أشهر قبل انعقاده، بل ومباشرة إليه، من دولة عضو أو من عضو في القطاع، لا يمكن أن ينظر المؤتمر فيه، بينما تعطي الفقرة 17 من القسم نفسه للجنة الدراسات في قطاع التنمية حق اعتماد مسألة جديدة في الفترة بين مؤتمري عالميين لتنمية الاتصالات. واقتراح بهذا الشكل يبدو أنه يجمع مؤتمراً عالمياً لتنمية الاتصالات من مناقشة اقتراح محتمل بمسألة جديدة يقدمه إلى المؤتمر دولة عضو في الاتحاد أو عضو في القطاع ومن البت في هذا الاقتراح، الأمر الذي يبدو متناقضاً مع الحكم الوارد في الرقم 209. أ) من الاتفاقية. كما أنه يضر برفعة الوضع القانوني الذي يعطيه الدستور للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات على وضع لجنة الدراسات التابعة لقطاع التنمية في الاتحاد الدولي للاتصالات. وعليه يقترح أن يوضح المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) نص هذه الفقرة، مع التذكير بأنه يجوز لدولة عضو أو لعضو في القطاع تقديم اقتراح بمسألة جديدة إلى مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات، وأنه يحق لمؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات أن يعتمد مسألة جديدة إذا قرر ذلك، وأن يحيلها إلى لجنة الدراسات التي يشاء.

يجب ألا يشترط لاعتماد اقتراح بمسألة جديدة أن يكون مقدماً بالشكل المبين في الملحق 3 بتذييل مشروع مراجعة القرار 4 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (1998). فهذا الشكل، على الرغم من كونه فعالاً تماماً، إلا أنه يمكن للدولة العضو أو لعضو القطاع اللذين يقدمانه أن يكمله، بمساعدة أمانة مكتب التنمية أو بدون مساعدته، ولكنه يجب ألا يكون شرطاً مسبقاً لاعتماد الاقتراح.

وفيما يتعلق بكل مسألة تنتهي دراستها في المهل الممنوحة، يفضل أن يقدم رئيس لجنة الدراسات المعنية التقرير النهائي عن هذه المسألة إلى المناقشة، في أول اجتماع يعقده الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات مباشرة بعد الانتهاء من التقرير.

### الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات الذي يعالج مسائل القطاع الخاص

تؤيد الشركة TIT الاحتفاظ بهذا الفريق التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات مع التغيير في التسمية وإعادة تحديد الاختصاصات كما هما مبينان في التقرير المقدم من الفريق الفرعي إلى المؤتمر.

### 6. ردم "الفجوة الرقمية"

يصف التقرير الذي قدمه مكتب تنمية الاتصالات عن مسألة الفجوة الرقمية بكثير من الوضوح الوضع المؤسسي الذي تقف فيه الأطراف الفاعلة في التنمية أثناء هذه السنوات الأخيرة من أجل حل هذه المشكلة. ويذكر التقرير بالمقترحات والتوصيات التي تقدم بها الاتحاد الدولي للاتصالات لكي يوفق بين الأنشطة التي بوشر بها في إطار المبادرات المذكورة آنفاً. فالمرجو إذاً من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) أن يعتمد شروط هذا التقرير. وتدعم الشركة TIT جميع المقترحات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

المسألة الأساسية هي توفير الوسائل للاتحاد الدولي للاتصالات، حتى يحتفظ بموقعه القيادي العالمي في تنسيق الأنشطة والمبادرات المختلفة التي شرع بها حول مسألة الردم. وكون الاتحاد مؤسسة تقنية متخصصة هي صفة معترف بها دون صعوبة في ميادين توزيعات الترددات وتنمية خدمات المستقبل، مثل الخدمات التي يقدمها التلفزيون الرقمي أو أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية-2000. وبفضل

الأعمال التي تجري داخل الاتحاد الدولي للاتصالات (في قطاعي الاتصالات الراديوية والتقييس) وتتيح التوصل إلى الاتفاقات قبل الصناعية، يمكن أن تنطلق هذه الخدمات.

أما فيما يتعلق بردم الفجوة الرقمية، فإن الموقع القيادي للاتحاد الدولي للاتصالات لم يتوطد بثبات بعد، صحيح أن المجتمع الدولي قد خطا خطوة أولى مهمة في هذا الاتجاه، عندما عهدت منظمة الأمم المتحدة، لحسن الحظ، إلى الاتحاد الدولي للاتصالات بمسؤولية التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)، وهي مسؤولية تتصل بصلة مباشرة وهيكلية بمسألة ردم الفجوة الرقمية. ولكن على الرغم من أن مشكلة الفجوة الرقمية طرحت لأول مرة بشموليتها أثناء المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (1998)، وأن المناقشات التقنية الأكثر جدية جرت داخل الاتحاد الدولي للاتصالات في هذه السنوات القليلة الأخيرة، إلا أن المبادرات العديدة جداً التي بادرت إليها الكيانات الموجودة خارج الاتحاد الدولي والتي تتوفر لها موارد مالية أكبر بكثير من الموارد التي يستطيع الاتحاد تكريسها لهذه المسألة، كان لها مفعول إضفاء الصفة النسبية على الموقع القيادي للاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك على الرغم من مشاركة قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد في أعمال هذه الأفرقة.

وهذه الحالة تشغل بال الدول الأعضاء وأعضاء قطاع التنمية في الاتحاد الذين يعتقد أغلبهم أن حلاً دائماً لهذه المشكلة الخطيرة لا يمكن إيجادها في إطار مبادرات توجيهها كيانات موجودة خارج الاتحاد. فعلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) إذاً، بعد أن يدرس المسألة دراسة مستفيضة، أن يسعى إلى إيجاد آلية تتيح إطاراً يعيد مختلف هذه المبادرات قدر الإمكان إلى تحت مظلة الاتحاد الدولي للاتصالات، وأن يأخذ موعداً للقاء جديد مع مبادرات مستقبلية لا بد أن تزهر هنا أو هناك.

ويمكن للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) أن ينطلق في هذا الاتجاه، إذا قرر اعتماد قرار يدعى "قرار ردم الفجوة الرقمية" يتضمن ما يلي:

- اختصاصات ردم الفجوة الرقمية (TR/WTDC-02، الفجوة الرقمية). ويجب أن تتضمن هذه الاختصاصات قائمة حصرية بمختلف الحالات التي قد تقع في العالم وتميز كل منها، على طريقتها، شكلاً من أشكال "الفجوة الرقمية". ويجب على هذه الاختصاصات أن تقترح بعد ذلك، حسب خصوصية كل حالة، خطوط عمل تتضمن قائمة الأعمال التي يحتمل لها أن تتيح ردم الفجوة الرقمية الملحوظة. وعليها أيضاً أن تبين إلى أي كيانات/أطراف فاعلة في التنمية يجب أن يعهد بتنفيذ هذه الأعمال.
- تكليف الأمين العام بأن يوجه إلى جميع الأفرقة التقنية التي تضع مبادرة دولية حول المسألة المعترية، مذكرة إعلامية بشأن هذا القرار، داعياً إياها أن تضع هذا القرار في اعتبارها ضمن إطار أعمالها.
- تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات بتشكيل فريق عمل خاص يعنى بردم الفجوة الرقمية في الدورة القادمة، تكون مهمته تنفيذ القرار في منظور مؤتمر القمة القادم لمجتمع المعلومات والمؤتمر العالمي التالي لتنمية الاتصالات، وفتح باب المساهمة في أعمال فريق العمل الخاص المعني أمام المجموعات التي سبق لها أن اتخذت مبادرات دولية، حتى يقوم قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بدور المنسق بين هذه المبادرات المختلفة.

ومن المهم جداً أن يصدر عن قطاع التنمية في الاتحاد نص أساسي يمكن استخدامه كمرجع أساسي لجميع الأعمال المتعلقة بهذه المسألة في المستقبل.

## الملحق 1:

### البيئة الدولية للاتصالات

من المؤلف جداً هذه الأيام أن يقال بأن التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بات هو الورقة الراجحة في أيدي كل بلدان العالم، من حيث: خلق الثروات وفرص العمل، وتحسين الإنتاجية الاقتصادية، وترشيد الإجراءات الإدارية أو الداخلية في الشركات، والبحوث والتنمية، والتكوين العالي والعلمي، والحد من التفاوت بين المدن والأرياف، وحماية البيئة والاندماج الاجتماعي، وتحديث الطرائق المطبقة في التربية الوطنية، وتعزيز الوسائل المستخدمة في الأمن والدفاع الوطنيين وفي أمن المواطنين، والتسهيلات التي توفر للأفراد سبل النفاذ عبر الوسائل الرقمية إلى مجتمع المعلومات العالمي.

وهذه التكنولوجيات، والاتصالات منها خاصة، هي التي ستخلق عالم الغد، هذا العالم الذي سيكون النفاذ إلى الخدمات فيه شاملاً، ولن يكون بالتالي من المعقول ولا من الممكن حبس هذا النفاذ عن مجموعات كاملة من السكان أو عن مناطق جغرافية كاملة. وحيث ستصبح التنقلية أكثر من مرفق سهل، ستصبح متطلب وجود أساسياً، ويصبح التوصيل بين الشبكات عالمياً يتخطى حدود الدول، هو عالم ستتزايد فيه كتلة المعلومات المتيسرة تزايداً أسياً.

وبفضل التكنولوجيات الرقمية التي تحملها الشبكات العالمية، سوف يمتلك الأفراد كل أدوات الاتصال والمعلومات، وسيحددون بأنفسهم الظروف التي سيتقبلونها فيها ويشغلونها. وهكذا ستكف المعلومات والاتصالات عن كونها أدوات مثالية تفرض نفسها على مجموعات من الأفراد، وبدلاً من ذلك سيقوم كل فرد بمعالجتها لصالحه منفرداً.

عاش الإنسان مترحلاً اقتصادياً آلاف السنين، يجد نفسه ملزماً بالخروج إلى العالم لكي يستطيع العيش. أما الثورة في تكنولوجيا المعلومات فتقلب هذه الظاهرة رأساً على عقب لأنها سوف تسوق العالم إلى كل فرد. وعند تحديد السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية، سيكون من المفيد جداً للقادة أن يأخذوا في اعتبارهم هذا العامل الاجتماعي القوي، لأنه هو الذي يحدد علاقة المواطن بالدولة. وأغلب القادة السياسيين في العالم اضطروا إلى التدخل رغماً عنهم في الجدل حول الاتصالات خلال السنوات الأخيرة، وإن كانوا قد فعلوا ذلك فلأنهم وجدوا في هذا القطاع من الأنشطة بحق مصدر إيرادات ضخمة تدخل ميزانيتهم الوطنية. وهم في سبيل ذلك يبذلون جهوداً جمة لكي يفهموا مجموعة من الظواهر، مثل الفجوة الرقمية، والإنترنت، والوسائط المتعددة، والخدمات المتنقلة من الجيلين الثاني أو الثالث، والتلفزيون الرقمي الأرضي. وهم يحتاجون كذلك إلى فهم ما ستصبح عليه شبكات المستقبل المدعوة "ذكية" والتي ستقدم بفضلها خدمات القيمة المضافة على شبكات موجودة سابقة، وما ستؤول إليه أنظمة التنصت على اتصالات الهاتف والبيانات واعتراضها، والتي سوف تنتشر في إطار تنظيمي متلائم مع بالغ التعقيد التقني في المعايير التي تبني هذه الأنظمة على أساسها. وي طرح القادة على أنفسهم تساؤلات كثيرة حول الإجراءات التنظيمية التي سيتعين عليها إما أن تسمح أو أن تحظر أو أن تحد من تقديم هذا النوع من الخدمات المسماة "خدمات التقارب" في السوق الوطنية لكل منهم بالمقارنة مع تقديم الخدمات التقليدية.

صحيح أن الكثير من قطاعات النشاط غير قطاع الاتصالات هي الأخرى مصدر إيرادات مهمة. ولكن ما هو خاص بقطاع الاتصالات أنه يخترق أفقياً كل القطاعات الأخرى، وبصفته يهم كل الناس: الإدارات والشركات الخاصة والأفراد فهو يتحكم بالفعل في نجاح أو فشل أي سياسة تنمية أو نمو اقتصادي. وهذا هو ما يجعل النقاش عاماً، ويدفع إلى تدخل السياسات فيه، ولذلك يبذل القادة السياسيون اليوم في كل البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، جهوداً هامة لفهم هذا التطور الأعظم الذي دخل هذا العالم فيه.

وتجد الحكومات في البلدان النامية موزعة بين الحفاظ على إيرادات الميزانية التي تمثلها الإدارة الاحتكارية للمهاتفة الثابتة وبين إدراكها أن قطار التقدم التكنولوجي يجب ألا يفوتها. والمسألة المطروحة هنا ذات أهمية رئيسية ومعالجتها صعبة. بالفعل، فتقديم الخدمات

التقليدية المنقولة على الشبكة الهاتفية العمومية التبديلية يشكل بالنسبة إلى الكثير من الإدارات في البلدان النامية مصدرها الأساسي من الواردات، هذه الواردات التي تشكل الاتصالات الهاتفية الدولية قسمها الرئيسي. وفوق ذلك يمكن لهذه الإيرادات أن تدخل في الميزانية بسهولة، ولذلك فهي تمثل نوعاً من الأمان المالي عندما تخطط الحكومات سياسة الاستثمار بإجمالها. ولكن المقلق في هذه الإيرادات أنها إلى تناقص مستمر حتماً. لسببين:

1. المزاحمة الناتجة عن التطور السريع جداً في التكنولوجيات الذي يأتي داعماً لتقديم خدمات التقارب، تؤدي، فيما تؤدي إليه، إلى خفض التكاليف وبالتالي إلى انخفاض تعريفات الاتصالات الهاتفية الدولية. وهذا هو اتجاه عالمي قوي وفي تنام متزايد (التعريفات المعنية ستنخفض أكثر فأكثر).

2. تزايد حجم الاتصالات الخارجة عن القواعد التنظيمية التي لا تتقاضى الإدارات عنها أي إيراد، والذي سوف يزداد طالما بقي الفارق كبيراً بين السعر الذي تقترحه هذه الشبكات المخالفة للقانون وبين التعريفات التي تمارسها الخدمة الحكومية الرسمية.

وعلى الإدارات أن تختار بين:

- أن تحافظ على الحالة الراهنة مهما كلف الأمر، على الرغم من انخفاض التعريفات، وأن تحاول محاربة الاتصالات الدولية غير الشرعية؛ أو

- أن تحرر خدمات التقارب بأن ترخص لتقديمها في السوق المحلية، مما يقتضي وضع قواعد تنظيمية جاهزة وفعالة ومستقلة عن السلطات السياسية الوطنية، ويتطلب انفتاحاً أوسع على المزاحمة على جميع الخدمات.

والاختيار صعب طالما أن أيّاً من الخيارين لا يستبعد الآخر، ولا يمكن لهذا الاختيار أن يكون تقنياً صرفاً في أي بلد في العالم. فهو سيكون بالضرورة سياسياً. وسيراً مع الدارج في هذه الأيام، ينتقد الكثير من الناس سلفاً، ومنهم خبراء، التدخل السياسي في كل ما يتعلق بالاقتصاد. ولكن وجهة النظر هذه لا تصح في البلدان النامية، حيث التدخل السياسي في قطاع الاتصالات لا يكون بالضرورة تقييداً لتطور أنشطة القطاع.

وبصورة أعم يمكننا الاعتقاد بأن فترة "التخلص الجنوبي من القواعد" قد ولّت، وأنا سنشهد في البلدان المتقدمة خلال السنوات القادمة ظاهرة العودة إلى الإفراط في القواعد التنظيمية، وخاصة لمنع الانهيار المالي في شركائنا الأعلام. تشجع الهيئات التنظيمية التحالفات التشغيلية (الاندماجات)، شريطة ألا تخل بالتوازنات التي تعتبرها السياسات توازنات استراتيجية.

فكلنا يعلم أن الاتجاه في ميدان الاتصالات ينحو منذ بداية الثمانينات نحو الاستمرار في الارتقاء والتجديد في تقديم البنى التحتية والشبكات والخدمات والمطاريق والتطبيقات، وكل شيء يشير إلى أن هذا الاتجاه سيبقى قوياً أثناء الدورة القادمة. ومع ذلك فكل نجاح تكنولوجي، وإن كان لا اعتراض عليه، لا يعني بالضرورة نجاحاً تجارياً. ولكن النفاذ إلى الإنترنت يجب أن يعرف بصورة خاصة نمواً كبيراً جداً، على الرغم من قساوة "التصويبات" الحاصلة في سوق الأوراق المالية التي كبدتها السوق المالية الدولية للأطراف الفاعلة في هذه التكنولوجيات الجديدة. ويسري الشيء ذاته على النفاذ إلى الخدمات المتنقلة أو إلى الخدمات الإذاعية التي تستخدم التكنولوجيات الرقمية. وعلى السلطات السياسية في كل بلد نام أن تسعى إلى فهم التحديات الواقعة فهماً أحسن، وأن تحدد سياسة استراتيجية جيدة في موضوع الاتصالات. ومثل هذه الاستراتيجية يجب أن تجمع بكل بساطة بين الإرادة والفتنة والذكاء لتحقيق الهدف التالي:

ضمان النفاذ العام لجميع السكان إلى خدمات الاتصالات بأخفض سعر ممكن، وتسهيل إدخال أكثر التكنولوجيات تقدماً عن طريق تعميم المنافسة في السوق الداخلية قدر الإمكان، والمشاركة في التحالفات الدولية المولدة للقيمة المضافة، وحفز البحث العلمي لكي تمكن الموارد البشرية المتوفرة لديها من تثبيت جذورها في الأرض، والبحث عن زيادة الفائض المالي الجماعي إلى أقصى حد، وضمان حماية حقوق المستعملين في كل الظروف (جودة الخدمة والتعريفات).

## الملحق 2

### أفرقة العمل المشتركة

تجمع أفرقة العمل المشتركة، كما تنص على ذلك الفقرة 248 في الاتفاقية، خبراء يمثلون الدول الأعضاء أو أعضاء القطاع الذين يشاركون في عدة لجان دراسات تابعة لمختلف قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات. ويتشكل فريق العمل المشترك بناء على اقتراح من أحد قطاعات الاتحاد يرسله مدير هذا القطاع إلى مديري القطاعين الآخرين المقصودين بالاقتراح. ويقترح أن تعطى أفرقة العمل المشتركة مهلة كافية لإنجاز الولاية التي يعهد بها إليها، على ألا تزيد هذه المهلة في أي حال على سنة واحدة في الأكثر. وستكون لديها سنة واحدة لإنجاز الولاية التي يوكلها المؤتمر إليها. وتقدم الأفرقة تقريراً سنوياً عن أعمالها التي قامت بها أثناء السنة. ويطلب إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات أن يدرج هذا التقرير بين الوثائق التي يجب إرسالها إلى الدول الأعضاء وإلى أعضاء القطاع، وأن يحرص على أن يتوفر هذا التقرير على موقع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد في شبكة الويب لكي يصل إليه جميع مستعملي الخدمات TIES تحت مرجع خاص.

JWP 1: فيما يتعلق بكل مسألة تعالجها لجننا دراسات التنمية في الاتحاد، توضع قائمة، حيث يمكن، بالمسائل التي درستها لجان الدراسات التابعة لقطاعي التقييس والاتصالات الراديوية في القطاع والتي قد تكتسي أعمالها واستنتاجاتها فائدة خاصة لدراسة هذه المسألة. ويوضع تقرير فصلي يجمع بين الاستنتاجات التي توصلت إليها لجان الدراسات المعنية التابعة لقطاعي التقييس والاتصالات الراديوية بشأن المسائل الواردة في القائمة، ويقدم إلى رئيسي لجنتي الدراسات التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد ولمقرريها، لكي يتمكنوا من إدراج هذا التقرير كوثيقة عمل أثناء اجتماعات كل منهما.

JWP2: إعادة النظر في اختصاصات فريق العمل المشترك الواردة في القرار 9 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (1998)، من أجل تحسينها لكي تأخذ بالحسبان الجوانب المحسوسة المتصلة بتركيب وصيانة وتشغيل أنظمة إدارة طيف الترددات الراديوية ومراقبته في البلدان النامية.

JWP3: الاقتراح على قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية في الاتحاد إنشاء فريق عمل مشترك تكون اختصاصاته تفحص المشاكل التي تُعْرَضُ للبلدان النامية من هجرة الإذاعة التماثلية نحو الإذاعة الرقمية.